

٥٥ ملياراً صرفت لأضرار المؤسسات العامة خريطة لـ«الوطن»: صرف ١٩ مليار ليرة تعويضاً لـ٦٣ ألف مواطن تضررت عقاراتهم

٤١ إحداث سجل مكمل لحفظ حقوق المواطنين في المناطق الساخنة

٤٢ ٩٨ بالمئة من الأراضي السورية منظمة ومحدد

٤٣ ٨٠ بالمئة من الصحف العقارية تمت أرشفتها منذ بداية الأزمة



أيضاً أنه إذا كان هناك مبالغ مالية لبنيك أو مؤسسة مالية فإنها ترسل الوثائق إلى السجل ليتم لحظ هذه الحقوق بعين الاعتبار من لجان قضائية مختصة.

ورأى خريطة أنه من خلال وجود المؤسسة القضائية لا خوف على مكون الملكيات للعقارات أيهما وجدت، كاشفاً عن أرشفة نحو ٨٠ بالمائة من صحف العقارات في بداية الأزمة.

وبين خريطة أنه تم تصوير الصحف العقارية في بداية الأزمة إلا أن هذه الصحف لا تعطيها للمواطن ليمارس بها حق البيع والشراء ولكن هي وثيقة يؤخذ بها مستقبلاً عند استعادة الوثيقة الأصلية للنظر في أي إجراءات أو تعديلات طرقت عليها أو حقوق جديدة.

وأكيد خريطة أن الحكومة حريصة على تحقيق مصالح المواطنين عبر اختيار الوحدة الإدارية للنموذج المناسب بالاشتراك مع المواطنين وأي شيء تختاره يعرض على المواطنين.

وفيما يتعلق بموضوع فقدان السجلات العقارية في بعض المناطق أعلن خريطة عن وجود بيئة تشريعية وذلك يأخذ السجل المكمل في المصالح العقارية، مبيناً أنه في حال كان هناك حق للدولة أو لأي مواطن على صحيفة عقار معين موجود في منطقة ساخنة والسجل غير متواافق يمكن للمؤسسة أو المواطن إرسال كتاب إلى السجل المكمل لوضع إشارة تترتب مستقبلاً على الصحيفة العقارية الأصلية وذلك عند نشائتها أو استعادتها.

وأوضح خريطة أن فائدة السجل المكمل أن المواطن حينما يشتري عقاراً ولم يستكمل إجراءات نقله فإنه يقدم الوثائق المتوفّرة له، مشيراً إلى أن من فوائد

للوحدة الإدارية أثناء اعتماده ضرورة الاقتراض بجدول زمني ولجان متخصصة يجعل من تنفيذ التخطيط مقترناً بعدها محددة، إضافة إلى أنه يعالج حالات الملكيات بعدالة لجهة توزيع مساحة المراافق الخدمية الملحوظة على المخططات الجديدة بالتساوي على المواطنين وحسب مساحات تملكتهم.

وأشار خريطة إلى حزمة من التشريعات المهمة التي تحقق مصلحة المواطنين في المناطق التي أعيد فيها مؤسسات الدولة خصوصاً فيما يتعلق بالمحصال العقارية وهو ملف الملكيات، معتبراً أن العشوائيات ليست حالة عامة، وخصوصاً أن المناطق المنفذة ومساحات الأراضي المحددة والمحررة بضم ملكية بلغت ٩٨ بالمائة في البلاد ما عدا الباردة التي لا تخضع لقانون التحديد والتحرير.

وأضاف خريطة: إن مناطق السكن العشوائي لها معالجة خاصة في وزارة الأشغال العامة والإسكان، وخصوصاً أن هناك خريطة لتوزيع مناطق السكن العشوائي وأالية معالجتها، موضحاً أن هناك حزمة من التشريعات التي تضبط عملها وأن البيئة تدرجها بعد أن يتبنى لديها النموذج المناسب لتنظيم المنطقة.

وأشار خريطة إلى أن الحكومة تبادر إلى إعادة الخدمات للمناطق المحررة وهناك لجنة إعادة الإعمار ومبانٍ متخصصة لذلك، مشيراً إلى أن المجالس المحلية في الوحدات الإدارية تقوم واقع الأبنية بالتنسيق مع المحافظة ولجنة السلامة العامة، إضافة إلى ضبط إعادة تأهيل البنية لحماية المواطنين من أي أجزاء تهدد السلامة العامة لعدم صلحياتها إنشائياً.

وأوضح خريطة أن تقييم الأبنية المتضررة من اختصاص الوحدات الإدارية ويكون هناك عدة نماذج للحالات منها أبنية تكون صالحة للسكن وأخرى تكون متضررة جزئياً بالإكساء فقط وثالثة متضررة كلياً إضافة إلى وجود مناطق متضررة إنسانياً ويجب دراستها من مهندسين متخصصين.

وأضاف خريطة: إن لجنة إعادة الإعمار تعوض المواطن ليصبح قادرًا على تأهيل بيته جزئياً أو كلياً ليكون صالحًا للسكن، مؤكداً أن تنظيم المنطقة بناء على المرسوم ٦٦ لا يؤخر في عودة الأهالي لأنه أعطى

«الصناعي» حصل ١,٨ مليار ليرة من المتعثرين في ٦ أشهر وتسوّلitan على الطريق

عبدالهادي شباط

كشفت بيانات المصرف الصناعي أن إجمالي تحصيلات القروض المتعثرة بلغت ١,٨ مليار ليرة سورية، خلال النصف الأول من العام الجاري (٢٠١٧).
وفي تصريح لـ«الوطن» كشف مدير مسؤول في المصرف عن وجود تسويتين يتم التحضير لهما حالياً ومن المتوقع أن يتم إنجازهما قريباً.
وفي سياق متصل بآداء المصرف بين المدير المسؤول أن السيولة سجلت ٣٢ بالمئة بما يعادل نحو ١١,٩ مليار ليرة، ما يهدّء مؤشراً لتعافي المصرف، وتحسين وضعه المالي، قياساً بالفترات السابقة، وتعبر عن حالة من الثقة عادت للمصرف من التعاملين معه لدى القطاعين العام والخاص، إضافة إلى حجم التحصيلات التي ينجزها المصرف من ملفات القروض المتعثرة، حيث بلغت تحصيلات هذه القروض خلال العام الماضي ٢,٥ مليار ليرة، وهو ما يعزز من حجم ونسبة السيولة لدى المصرف، كما يضاف لذلك الإيرادات من الكفالات من المقاولين.

وبلغت الودائع حتى نهاية حزيران الماضي نحو ٢٣ مليار ليرة منها ٢٣ مليار ليرة للقطاع العام و٦ مليارات للقطاع الخاص، على حين سجلت حصة القطاع التعاوني مبلغًا زهيداً لم يتجاوز ٢٦ مليون ليرة، وسجلت الودائع تحت الطلب للحسابات الجارية نحو ٢٠ مليار ليرة، والودائع للأجل الأذخار والتوفير بلغت ١٣ مليار ليرة.

وأوضح المدير أن المصرف يتعامل في ملف القروض المتعثرة الذي دخل مرحلة جديدة مع مباشرة لجان التحقيق عملها، عبر معالجة كل قرض متعدد حالة منفردة تستدعي دراسة خاصة وتحتاج لإجراءات خاصة أيضاً، مبيناً أن هناك بعض الحالات تم التعامل معها على أساس تسديد نسبة من قيمة القرض يتم تحديدها بعد دراسة ملف القرض ومن ثم جدولة النصف المتبقى من القرض على مدة زمنية يحددها قدرة المفترض على التسديد والوفاء للمصرف بما عليه من التزامات مالية، علمًاً أن هذا ليس قاعدة عامة في المصرف وإنما كل حالة

وفيما يخص إعادة الإقراض كان المصرف اشترط استثناءه من بعض الشروط والحدادات لدى مصرف سورية المركزي ليكون قادرًا على العودة للإقراض وخاصة أنه يعاني انخفاضاً في رأس المال ورغم أن وزارة المالية خصصتها بنحو ١٠٠ مليون ليرة، إلا أن إدارة المصرف اعتبرت ذلك غير كاف، في وقت سابق، وأن هذه المبالغ لن يكون مؤثراً ولن يسهم في مساعدة المصرف لدعم رأسماله وتمكينه من الإقراض حيث يحتاج المصرف لنحو ٣ مليارات ليرة حتى يعود لممارسة دوره في الإقراض، وأن أولويات المصرف في منح القروض سوف تكون موجهة نحو القروض الإنتاجية وخاصة للمشاريع والمنشآت الصناعية التي تعتمد على منتجات زراعية، وللمشروعات الجديدة التي تحتاج تمويلاً لأنطلاقها ودخولها حيز

محافظة القنيطرة

طالب محافظة

الريف بالإسراع

في تأهيل دروشنا

۱۰۷

الوطن |

لائقى قرار إعادة سكان قرية دروش إلى منازلهم أثراً إيجابياً في نفوس أ

البلدة بعد معاشرة سنوات على تد

المستفيدون من الاعتراضات بالثانوي مديري امتحانات حماة: كلام الفيس غير صحيح ٤ بالألف وبالإعدادي ٦ بالألف!



غلاق معمل إنتاج الزعتر في دمشق

محمود الصالح

أكـد مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق ماهر رـيا «الوطـن» إغـلاق مـعمل إـنـاجـ الزـعـرـ في دـمـشـقـ نـتـيـجـةـ سـتـخـادـمـهـ موـادـ غـيرـ صـالـحةـ لـلاـسـتـهـلاـكـ البـشـريـ وأـضـافـ إـنـهـ خـالـلـ قـيـامـةـ بـجـوـلـةـ فيـ مـنـطـقـةـ بـابـ شـاشـتـهـ صـفـيـرـ قـوـمـ بـقـرـيـغـ أـكـيـاسـ مـنـ موـادـ جـهـوـلـةـ المـشـاـ وـلـدـيـ فـحـصـ الـمـحـتـوـيـاتـ تـبـيـنـ أـنـهـ عـبـارـةـ عـنـ أـنوـاعـ سـيـةـ وـمـعـتـفـةـ مـنـ الـلـحـمـ وـفـسـقـ الـعـبـيدـ وـغـيـرـهـاـ مـنـ موـادـ غـيرـ مـعـرـفـةـ وـتـمـ سـتـابـعـةـ الـمـوـضـوـعـ وـتـبـيـنـ أـنـ هـذـهـ الـمـوـادـ يـتـمـ تـخـبـيـنـهـاـ فـيـ مـكـانـ وـمـنـ ثـمـ نـقـلـهـاـ إـلـىـ مـكـانـ آخـرـ فـيـ نـفـسـ الـمـنـطـقـةـ لـتـصـنـيـعـ الـزـعـرـ إـضـافـةـ بـعـضـ الـمـنـكـهـاتـ لـتـغـيـرـ طـعـمـ الـمـادـةـ وـتـمـ تـنـظـيمـ الضـبـطـ الـلـازـمـ إـغـلاقـ الـمـعـلـ بـمـاـشـرـةـ بـشـكـلـ هـيـاهـيـ بـقـرـارـ مـنـ مـحـافـظـ دـمـشـقـ .ـ لـىـ ذـلـكـ تـسـتـمـرـ مـديـرـيـةـ الـشـؤـونـ الصـحيـةـ فـيـ حـملـتـهاـ عـلـىـ الـأـسـوـاقـ بـغـيـةـ تـطـبـيقـ الـمـوـاصـفـاتـ الصـحيـةـ الـمـطلـوـبةـ اـمـوـادـ الـغـذـائـيـةـ وـخـاصـةـ خـلـلـ هـذـهـ الـفـتـرـةـ مـنـ الـارتفاعـ الشـدـيدـ لـدـرـجـاتـ الـحرـارـةـ وـبـلـغـ عـدـدـ الضـبـطـ الـصـحيـةـ حـتـىـ مـنـتـصـفـ الـشـهـرـ الـجـارـيـ ٣٢٣٣ـ فـيـ شـيـطـاـنـ لـخـلـفـ الـفـعـالـيـاتـ بـهـدـفـ بـرـدـ جـمـيعـ مـنـ يـسـعـيـ إـلـىـ غـشـ

زنگنه از میانه هایی که در آنها نماینده ای از این شرکت می باشد

۱۰۰۷۹ - ۲۰۰۷ - ۱۶

أكمل مديراً لجامعة عمران أبو خليل تجهيز المراكز الامتحانية لاستقبال طلاب الثانوية وتقديم امتحانات الدورة التكميلية للعام ٢٠١٧م وأشار أبو خليل في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى اتخاذ إجراءات جديدة في اختيار رؤساء المراكز والكادر المسؤول عن سير العملية الامتحانية، موضحاً: «سيتم تشكيل لجنة أصولاً برئاسة مدير التربية تضم معاوني المدير واختيار الكادر عبر قاعدة بيانات تشمل السيرة الذاتية والعملية للشخص المشارك في العملية الامتحانية». وبين أبو خليل أن عدد الطلاب المتقدمين لامتحانات

تشن مواقع التواصل الاجتماعي حملة عنيفة على مديرية الامتحانات في حماة وتهكمها بالاستهانة بمستقبل المئات من الطلاب الذين قدموا اعتراضات على درجاتهم في شهادتي التعليم الأساسي والثانوية العامة، فنجحوا بعد رسوبي، وحسنو درجاتهم بعد انخفاضها. وباطبع لم تخل تلك الحملة من مبالغات، فكل ناشط على الفيسبوك يضيف من عنده ما يريده أن يتحقق غايته من النشر، وربما الإساءة لامتحانات العامة ببرمتها، والغفر من قناة وزارة التربية والجهات المسؤولة المحلية التي تشددت هذا العام بالرقة على

امتحانات، وحدت من التسبيب والفوبي العارمة التي شابتها خلال السنوات الماضية.

من جهةٍ بين رئيس دائرة الامتحانات محمد الخافي أن عدد المسجلين لامتحانات الشهادة الثانوية العامة لهذا العام ٢٠٥٠ طالب نظامي وحر، على حين بلغ عدد المتقدمين الفعلىين لامتحانات ١٨٦٠ طالب وطالبة، وأما عدد الناجحين فقد بلغ ٦٥٠ طالب للشهادة الثانوية بفرعيها وبلغت نسبة الناجحين للفرع العلمي ٤٣٪ بالمثلة والأدبي ٩٣٪ بالمثلة.

على حين بلغ عدد الطالب الذين اعتبروا على نتائجهم ١٤٠٠ طالب وطالبة ولماذين فقط ونسبة المستفيدين من هذه الاعتراضات لم تتجاوز ٤ بالألف، علماً أن هذه النسبة لم يصدر بحقها قرار وزاري حتى الآن.

وعن أسباب انخفاض النجاح لهذا العام مقارنة بالأعوام السابقة يقول الخافي: تعود الأسباب إلى انسحاب عدد كبير من الطلاب الأحرار في اليوم الثاني والثالث من الامتحان بعد قطع الأمل في عمليات الغش التي كانوا يتبعونها.

إلى إحكام تنفيذ التعليمات الوزارية في المراكز مع التشديد على تنفيذها كما وردت، وتشديد المراقبة داخل القاعات وخارجها.

إلى الانقطاع المبكر للطلاب عن الدوام الذي أدى إلى عدم وصول المعلومة لهم ما ساهم في نسبة رسموب عالية بينهم.

وعن نسبة المستفيدين من الاعتراضات لطلاب التعليم الأساسي قال الخافي: بلغ عدد المسجلين لإتمام مرحلة التعليم الأساسي ٣٢٢٦٠ طالباً وطالبة، وعدد المتقدمين ٣٠٥٠٠ وعدد الناجحين ١٦٠٠٠ فكانت نسبة النجاح ٥٤٪ بالمثلة وفي اليوم الثاني تم قبول الاعتراضات على مادتين فقط وبلغ عدد الاعتراضات ١٣٠٠ اعتراض وعلى الفور تم تحويل هذه الاعتراضات إلى اللجنة الدرستها في دائرة الامتحانات وبإشراف ممثلي فروع المواد.

واستفاد من هذه الاعتراضات نسبة ٦ بالألف، حيث كان عدد المستفيدين ٨٧ طالباً فقط تم تعديل الشهادات بناء